

Distr.
GENERAL

S/1996/660
15 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي

أولا - مقدمة

١ - في ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ قدمت إلى مجلس الأمن تقريراً عن الحالة في بوروندي (S/1996/335) عملاً بالقرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٦. وفي إطار الاستجابة للتقرير، طلب مني مجلس الأمن ومن الدول الأعضاء المعنية، في ١٥ أيار/مايو، مواصلة العمل، على سبيل الاستعجال، لتسهيل التخطيط للطوارئ من أجل استجابة إنسانية سريعة في حال تفشي العنف أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي (S/PRST/1996/24).

٢ - ومنذ ذلك الحين تلقى مجلس الأمن بانتظام إحاطات شفوية من جانب ممثلي الشخصي. وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ وجهت من جانبي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، عملاً بالفقرة ١٥ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) أحيطه فيها علماً بوقوع مزيد من التدهور في الحالة (S/1996/591). وفي اليوم التالي، قدمت لي اللجنة الدولية للتحقيق في بوروندي، التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ١٠١٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، تقريرها النهائي الذي أحلته إلى رئيس المجلس في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

٣ - وهذا التقرير يستند إلى المعلومات المتاحة للأمانة العامة حتى يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦.

ثانياً - الحالة السياسية والأمنية

ألف - الحالة قبل وقوع الانقلاب

٤ - شهدت بوروندي عدداً متزايداً من هجمات المنشقين وعمليات الانتقام العسكرية والاعتقالات وأعمال العنف مما أدى إلى ترويع قطاعات كبيرة من السكان وإلى مصرع الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء البلاد. وفي مقاطعة جيتيغا في وسط بوروندي لقي ٢٢٤ من الأفراد معظمهم مدنيون مصرعهم في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو وحده. ثم وقعت البلاد في دوامة من الهجمات شنتها عصابات الهوتو المسلحة على أهداف عسكرية واقتصادية بالإضافة إلى عمليات الانتقام التي قام بها الجيش البوروندي وميليشيات التوتسي.

٥ - وظل الوافدون معرضين بصورة متزايدة للعنف. ففي يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وقع ثلاثة مندوبين تابعين للجنة الصليب الأحمر الدولية في كمين ولقوا مصرعهم على يدي عناصر من المهاجمين المسلحين المجهولي الهوية في مقاطعة سيبي توكي. وهذا العمل العشوائي من أعمال العنف أدى إلى صدمة عنيفة أصابت المجتمع الدولي وقد أدنته بأقوى العبارات داعيا جميع الأطراف إلى الامتناع عن مثل هذه التصرفات وإلى السماح للوكالات الإنسانية بالقيام بأعمالها. ومع ذلك بقيت سيبي توكي واحدة من أخطر المواقع في بوروندي. وقد أدانت الحكومة عمليات القتل وأنحت باللائمة على متمردي الهوتو المسلحين التابعين للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. وادعى المجلس المذكور أنه ليس مسؤولاً عن الكمين بل وأدانه مؤيدا إجراء تحقيق رسمي فورا دون أن يستبعد احتمال أن يكون جناحه العسكري، جبهة الدفاع عن الديمقراطية متورطا في الأمر.

٦ - وفي أعقاب تصاعد العنف، حذر ممثلي الشخصي في تقرير إحاطة شفوي إلى مجلس الأمن بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩٩٦ من أن انقلابا قد يقع قبل نهاية شهر حزيران/يونيه. وفي ٩ حزيران/يونيه استبعد وزير دفاع بوروندي مثل هذا الاحتمال، وذكر أن الاضطراب لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. وفي ٩ تموز/يوليه، ومع تفاقم الأزمة الداخلية، استبعد من جديد حدوث استيلاء عسكري على السلطة معلنا أن الحل السياسي هو الحل الوحيد الذي يتيح إنهاء الأزمة. وقد استمرت جهود السيد جوليوس ك. نيريري، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة من أجل إشراك الأحزاب السياسية البوروندية في محادثات السلام. وفي مفاوضات موانزا الثانية، المعقودة يوم ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان الإعراب عن الأمل بأن الحزبين السياسيين الرئيسيين وهما الجبهة الديمقراطية البوروندية واتحاد التقدم الوطني سيكونان قادرين على اتخاذ موقف مشترك لتحريك مفاوضات السلام إلى الأمام. ومع ذلك فإن المخاوف من الاضطرار إلى إجراء محادثات مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية جعلت اتحاد التقدم الوطني يحجب موافقته وفي نهاية الاجتماع رفض كل من اتحاد التقدم الوطني والجبهة الديمقراطية البوروندية توقيع إعلان مشترك.

٧ - وأملا في احتمال المساعدة على حل الأزمة، دعا السيد نيريري زعماء الأحزاب السياسية الـ ١٤ الموقّعين أو غير الموقّعين على اتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ لإجراء مشاورات يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ استعدادا لاجتماع ثالث في موانزا. وقد انتهوا إلي توقيع إعلان من جانب ثمانية أحزاب من المعارضة السياسية دعا إلى تحسين اتفاقية الحكم وإلى إشراك المنظمات السياسية المشروعة ومنظمات المجتمع المدني في المفاوضات فيما عدا المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، وحزب تحرير شعب الهوتو وجبهة التحرير الوطنية. ومن أسف أنه لم يوقع على الإعلان، لا اتحاد التقدم الوطني الذي كان غائبا ولا حزب الإصلاح الوطني. وقد حذر السيد نيريري بأن الوقت يمضي سريعا دون التوصل إلى تسوية سياسية بما قد يقتضي تدخلا عسكريا دوليا.

٨ - وقد لاحت آمال جديدة لتسوية سياسية بعقد مؤتمر القمة الإقليمي لرؤساء الدول والحكومات في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ورحب زعماء المنطقة بطلب من حكومة بوروندي لتقديم مساعدات أمنية من أجل استعادة السلام والاستقرار معربين عن استعدادهم الرد بصورة إيجابية عليه. وقد أنشأوا لجنة تقنية لتحديد نوعية وحجم المساعدات المطلوبة معربين عن الأمل بأن يكون تقرير اللجنة متاحا قبل اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي المعقود بين ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦. وأوضح رئيس الوزراء ندوايو أن حكومته لا تسعى إلى تدخل عسكري خارجي ولكنها تطلب بدلا من ذلك مساعدات تكفل سلامة الأهالي، كما أنه والرئيس نتبمنتونغانيا أكدا الحاجة إلى وضع نهاية فورية للعنف. وشعر المشاركون بالأمل بأنه في ظل وجود حالة سياسية وأمنية بالغة الاضطراب، فإن كليهما قادران على تخطي الخلافات التي تفرق بينهما.

٩ - ولدى عودته إلى بوجومبورا، دعا الرئيس إلى نبذ العنف وأحاط البورونديين علما بطلب الحكومة مساعدة إقليمية لإنهاء عمليات القتل العشوائية. وفي وجه معارضات قوية، كان عليه أن يوضح هذا الطلب أكثر وأكثر مؤكدا على أن بوروندي إنما طلبت من جيرانها مساعدة سياسية ودبلوماسية وعسكرية وبوليسية دون أن يمس ذلك سيادتها الوطنية كما أن القوات الأجنبية سوف تكون تحت القيادة البوروندية. ومع ذلك بدأ رئيس الوزراء يتنصل من اتفاق أروشا متهما الرئيس بتبني جدول أعمال سري وبمحاولة تحييد الجيش. وفي ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، أنشأ مجلس الأمن القومي لجنة من ٢١ عضوا من خبراء عسكريين ومدنيين لمناقشة الاحتياجات اللازمة لتنفيذ "خطة سلام" أروشا ووسائل كفالة الأمن. لكن الافتقار الواضح للاتفاق بين صفوف الحكومة أدى إلى تأخير التقدم في أعمال اللجنة ولم يتمكن الخبراء من الموافقة على خطة مساعدة أمنية ولكنهم طلبوا المزيد من المساعدات العسكرية مقترحين نشر عدد محدود من المراقبين الدوليين على طول الحدود الدولية للبلد.

١٠ - وفي ختام قمة منظمة الوحدة الأفريقية يوم ١٠ تموز/يوليه، أكدت الدول الأفريقية تأييدها لعملية السلام التي بدأها السيد نيريري وشجعته على مواصلة جهوده نحو تحقيق الديمقراطية والأمن لجميع البورونديين. وأعربت منظمة الوحدة الأفريقية عن مساندتها الكاملة لنتائج قمة أروشا وعن قلقها إزاء التأخير في تنفيذ "خطة سلام" أروشا. ودعت الأحزاب السياسية البوروندية إلى التوفيق بين آرائها لتمكين اللجنة التقنية الإقليمية من المضي قدما في أعمالها بهدف استعادة الأمن وبدء عملية معافاة سياسية. وفيما أفيد عن رفض السماح بزيارة للجنة لبوروندي، ترددت شائعات من جديد حول وقوع انقلاب وشيك. وفي ١٨ تموز/يوليه تشاور السيد نيريري مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومع المبعوثين الدوليين الخاصين في محاولة لتحريك عملية السلام من ركودها. وكان يتوقع الاجتماع مع زعماء أحزاب بوروندي السياسية في موانزا، جمهورية تنزانيا المتحدة بعد خمسة أيام من ذلك التاريخ. وقد وصل إلى ذلك المكان أحزاب الجبهة الديمقراطية البوروندية وأحزاب معارضة عديدة أخرى، إلا أن اتحاد التقدم الوطني اعتذر عن عدم حضور المحادثات بسبب وقوع مجزرة بوغيندانا التي كانت قد وقعت لتوها (انظر الفقرة ١٢ أدناه). وقد وافق السيد نيريري ورئيس جمهورية تنزانيا المتحدة مكابا ورئيس أوغندا موسيفيني على عقد قمة ثانية في أروشا يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١١ - في الوقت نفسه، ظلت "خطة سلام" أروشا مثار قلق في بوجومبورا. وفي ٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ حذر الرئيس السابق جان بابتيست باغازا من وقوع مقاومة مسلحة ضد تدخل عسكري مقترحا أن يطاح بالحكومة بدلا من مساعدتها. واستجابة إلى دعوته، أعرب مئات من طلبة التوتسي عن معارضتهم القيام بنشر محتمل للقوات الأجنبية وطالبوا باستقالة رئيس الجمهورية ومعرّبين عن استعدادهم القتال من أجل بلدهم. ودعا مكاسي رئيس اتحاد التقدم الوطني إلى المقاومة ضد عملية موانزا و "خطة سلام" أروشا واتهم الرئيس ومعه رئيس الوزراء ومجلس الأمن الوطني بالخيانة العظمى. وفيما ظل مياناني رئيس الجبهة الديمقراطية البوروندية يعرب عن تأييده مرارا وتكرارا لتنفيذ "خطة سلام" أروشا، رفض المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية هذه الخطة على أساس أنها لم تضع في اعتبارها توازن القوى في بوروندي وأصر على أنه لن يسمح بوجود قوة أمنية إلا إذا تم التفاوض على ولاية هذه القوة من جانب جميع الأحزاب في بوروندي.

باء - انقلاب ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦

١٢ - في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ وقعت مذبحة أخرى راح ضحيتها مدنيون أبرياء وكان لها نتائج بعيدة المدى. فقد ذبح نحو ٢٤١ من النساء والأطفال والشيوخ في مخيم للمشردين في بوجندابا بمقاطعة جيتيغا في وسط البلاد كما أعلن أن ٢٢٥ فردا في إعداد المفقودين إضافة إلى إصابة ما يزيد على ١٦٠ شخص بجراح. وقد تبادلت سلطات بوروندي والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية اللوم عن عمليات القتل هذه. وأعلن رئيس الوزراء ندوايو أسبوعا من الحداد الوطني اعتبارا من ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ وكادت الحياة في بوجومبورا تتوقف بعد أن دعا الرئيس السابق باغازا إلى إعلان يومين من الإضراب العام احتجاجا على عمليات القتل وعلى "خطة سلام" أروشا. ثم جدد دعوته إلى الإطاحة بالحكومة وتشكيل جبهة وطنية للدفاع عن سيادة بوروندي وقد ازدادت المظاهرات تصلبا فأجبرت الجبهة الديمقراطية البوروندية على أن تطلب "إلى البلدان الصديقة ومن المجتمع الدولي أن يدركا أن البلاد في خطر وأنها بحاجة عاجلة إلى المساعدة" وأن الجبهة "في انتظار وصول المساعدة بأسرع ما يمكن كي يتسنى للسلام أن يسود في بوروندي".

١٣ - ولم يستطع زعماء بوروندي المنقسمون عرقيا أن يتوحدوا في الجنازة الجماعية لتشيع ضحايا مذبحة بوغندانا. فقد رشقت حشود غاضبة من التوتسي الرئيس نتبمنتونغانيا بالحجارة عندما وصل إلى موقع الجنازة ومن ثم فقد حملته فورا طائرة إلى مكان آمن بينما لم تبدر محاولة للتدخل من جانب رئيس الوزراء ندوايو ومئات من أعضاء قوات الأمن. في الوقت نفسه أدان اتحاد التقدم الوطني اتفاقية الحكم معلنا "أنه يسحب رسميا الثقة من رئيس الجمهورية وأنه دخل في حوار مع الشركاء السياسيين الآخرين من أجل إعطاء البلاد مؤسسات جديدة". وإذ شعر رئيس الجمهورية بأن حياته مهددة وفي ضوء زيادة الشائعات عن وقوع انقلاب وشيك، فقد التمس اللجوء إلى سكن سفير الولايات المتحدة في بوروندي. ونفى الجيش هذه الشائعات مؤكدا إنه سيبقى خلف الرئيس بوصفه "مؤسسة" ولكن توجه طائرة الرئيس إلى مباني سفارة الولايات المتحدة فضلا عن اعتزام رئيس الوزراء تقديم استقالته إلى "سلطة مختصة" كانا آية على الانهيار الواضح لحكومة الائتلاف. ونتج عن هذه "الاستقالات" أن ادعت القوات المسلحة

وجود "فراغ دستوري" مما يستوجب استيلاءها على السلطة. وحوالي الساعة ١٦/٣٠ يوم ٢٥ تموز/يوليه بتوقيت بوجومبورا المحلي، أحيط ممثلني الشخصي السيد مارك فاجوي بأن القوات المسلحة قامت بتنصيب مرشح رئاسي من اختيارها وانها نشرت وحدات مسلحة بكثافة ووضعت حواجز على الطرق عبر المدينة وتحركت إلى محطة التلفزيون الوطنية. وفي بيان أول إلى الجمهور، أعلن وزير الدفاع أن الرئيس نتبمنتونجانيا قد حل محله رئيس الدولة التوتسي السابق الميجور بيير بويويا.

١٤ - وقد تعهد الميجور بويويا بتنظيم حوار وطني حقيقي وإعادة إطلاق العملية الديمقراطية ودعا إلى استتباب السكينة واستعادة السلام في بوروندي. ثم أعلنت القوات المسلحة عن اتخاذ تدابير فورية: تعليق الجمعية الوطنية ونشاط الأحزاب والرابطات السياسية وفرض حظر على الاضرابات والمظاهرات وإغلاق حدود البلاد وقفل مطار بوجومبورا وفرض حظر تجول في جميع أنحاء البلاد بين الساعة ١٩/٠٠ والساعة ٥/٣٠. وحذر الجيش بأن أي محاولة لمخالفة هذه التدابير وخاصة بين صفوف سكان المدن سوف تلقى عقابا صارما. وأعلن الميجور بويويا عن عزمه إنشاء حكومة انتقالية، وقال إنه سوف يدرس إمكانية إقامة برلمان انتقالي بما يتيح لفئات واتجاهات البورونديين المختلفة المشاركة الكاملة في إنشاء المؤسسات الجديدة. كما حث المجتمع الدولي على الامتناع عن التدخل العسكري في بلاده. وبعد أن أعلن أنه يبحث عن شخصية متعاونة من الهوتو يمكنه معها العمل على تنفيذ خطته الانتقالية، عين السيد باسكال فرمين ندميرا رئيسا جديدا للوزراء يوم ٣١ تموز/يوليه. وفي ٢ آب/أغسطس أعلن عن تشكيل حكومة جديدة مؤلفة من ٢٣ عضوا.

جيم - رد الفعل الدولي إزاء الانقلاب

١٥ - في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، عشية وقوع الانقلاب، أدان مجلس الأمن بقوة أي محاولة للإطاحة بالحكومة الشرعية بالقوة أو بانقلاب عسكري (S/PRST/1996/31). وفي يوم ٢٩ تموز/يوليه أعرب عن أسفه لأن القادة المدنيين والعسكريين فشلوا في حل خلافاتهم عن طريق الآليات الدستورية المعمول بها (S/PRST/32). وفي يوم الانقلاب نفسه، حثت من جانبي بقوة جميع الأطراف المعنية على مساندة الدستور وعلى أن تضع في اعتبارها أن المجتمع الدولي لن يقبل بحال من الأحوال تغييرا في الحكومة بالقوة أو بأي من الوسائل غير المشروعة في بوروندي. وحثت القوات المسلحة على إدراك أن الانقلاب لن يحل أيا من مشاكل بوروندي ثم طالبت جميع الأطراف بإظهار ضبط النفس والحيلولة دون اندلاع جديد في أعمال العنف.

١٦ - وفي يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ أعرب الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها عن قلقه العميق إزاء الحالة المتدهورة وأكد الحاجة إلى العزل التام لأي نظام في بوروندي يتولى السلطة بالقوة أو بأي ذريعة أخرى كما أكد أهمية التعجيل بتنفيذ "خطة سلام" أروشا وخاصة الأحكام المتعلقة بالمساعدة الأمنية محذرا بأن أي إعاقة للمساعدة الأمنية على النحو الذي طلبته حكومة بوروندي سوف تقابل بنشر قوة متعددة الجنسيات للتدخل الإنساني حسبما أوصى به الأمين العام للأمم المتحدة

(S/1996/594). وفي ٥ آب/أغسطس ناشد الجهاز المركزي المجتمع الدولي إيلاء تأييده القوي لسرعة تنفيذ القرارات المتخذة في قمة أروشا الثانية وأعلن قرار منظمة الوحدة الأفريقية سحب مراقبيها العسكريين من بوروندي. إلا أنه طلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية النظر في تعزيز العنصر المدني والسياسي في بعثة المراقبين التابعة للمنظمة (S/1996/628).

١٧ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ أدان الانقلاب الزعماء الإقليميون في قماتهم الثانية في أروشا، وقرروا فرض جزاءات اقتصادية على بوروندي وناشدوا المجتمع الدولي تأييد قراراتهم. ودعوا النظام الجديد إلى الدخول فوراً في مفاوضات دون قيد أو شرط مع جميع الأطراف داخل البلد وخارجه وإلى العودة إلى النظام والشرعية الدستورية وإلى إعادة الجمعية الوطنية ورفع الحظر المفروض على جميع الأحزاب السياسية. وفيما أنشأت القمة لجنة تقنية لتحديد نطاق وفترة الجزاءات، تصرف بعض الدول بصورة فورية فقطعت علاقاتها الاقتصادية مع بوروندي. حيث أعلنت جمهورية تنزانيا المتحدة إغلاق ميناء كيغوما للتجارة إلى بوروندي ومنها، كما فرضت حظراً نفطياً وقررت تعليق روابطها الجوية التجارية ثم تعهدت، جنباً إلى جنب مع زائير ورواندا بإغلاق حدودها الوطنية مع بوروندي. وقامت كينيا بتعليق روابطها البرية والحديدية والجوية. ودعت القمة إلى تنفيذ "خطة سلام" أروشا وإلى مواصلة محادثات موانزا للسلام. وفي نهاية مداولاتهم أصدر الزعماء الإقليميون بلاغاً مشتركاً يعلنون فيه استعدادهم التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمساهمة حسب الاقتضاء في اعتماد تدابير تهدف إلى تفادي وقوع كارثة في بوروندي (S/1996/620).

ثالثاً - الحالة الإنسانية

١٨ - في الأشهر الأخيرة أدى القتال الكثيف الذي صاحبه هجمات على السكان المدنيين في كل أنحاء البلاد إلى إلحاق خطر يهدد الحالة الإنسانية في بوروندي. ونجم عن ذلك أن ازدادت إلى حد كبير صعوبة المهمة التي تضطلع بها المنظمات الكثيرة التي ما برحت ملتزمة بتقديم المساعدة إلى المتضررين.

١٩ - وفي أوائل آذار/مارس اتسع نطاق النزاع المسلح ليصل تقريباً إلى جميع المقاطعات مما أدى إلى وقوع آلاف الخسائر البشرية وتشريد عشرات الآلاف من البشر. وفي الآونة الأخيرة، طرأ على الحالة الإنسانية تدهور خطير نتيجة تجدد القتال الكثيف في مقاطعتي بوبنزا وسيبي توكي في شمال غربي البلاد، فضلاً عن اندلاع القتال في الجنوب وزيادة المجازر التي تعرض لها المدنيون على يد المتمردين وأفراد القوات المسلحة على السواء وإضافة إلى عملية الترحيل الإجبارية التي باشرتها السلطات البوروندية المحلية لأعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين في الشمال الشرقي.

٢٠ - وقد نجم عن المناخ الحالي من الغياب الشديد للأمن آثاراً خطيرة على قدرة المنظمات الإنسانية الاضطلاع بالمشاريع الشاملة، المتعددة القطاعات الرامية إلى تلبية احتياجات الطوارئ في بوروندي. كما أن اتساع نطاق النزاع وزيادة المصاعب التي تواجهها السلطات الحكومية في كفالة الضمانات الكافية

لسلامة العاملين في المجال الإنساني أعاقنا بصورة خطيرة وصول وكالات المعونة إلى أكثر قطاعات السكان استضعافا. ويتساوى مع ذلك كمصدر للقلق أن تسييس النزاع العرقي الداخلي ذاته جعل من الصعب على السكان أكثر من أي وقت مضى أن ينظروا إلى المنظمات الإنسانية بوصفها منظمات محايدة ومن ثم كان النظر إلى المساعدات التي تقدمها وكأنها تحابي هذا الجانب أو ذاك. وعلى نحو ما ذكر في الفقرة ٥ أعلاه، فإن التهديدات الموجهة إلى موظفي الأنشطة الإنسانية ما برحت تحدث بانتظام وقد اضطرت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى وقف أنشطتها والانسحاب من البلاد في أعقاب تهديدات تلقاها موظفوها وبعد مصرع ثلاثة من مندوبيها في سيببي توكي.

٢١ - وقد أعربت السيدة ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، عن القلق العميق إزاء الطريقة التي شرعت بها سلطات بوروندي في تنفيذ إغلاق مخيمات اللاجئين في شمال البلاد. ففي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ بدأت السلطات في الإعادة القسرية لنحو ٢٠٠ ١٥ من اللاجئين إلى رواندا. وتم إغلاق مخيمي كيبيزي وروفومو مما حمل نحو ١٠ ٠٠٠ من اللاجئين على أن يلوذوا بالفرار إلى مخيم مغارا الأكبر في مقاطعة نجوزي. وانتشرت المخاوف بأن السلطات البوروندية سوف تغلق كذلك مخيم مغارا حيث يعيش حاليا نحو ٥٠ ٠٠٠ لاجئ. وقد وجهت المفوض السامي رسائل إلى رئيسي الدولة في رواندا وبوروندي محتجة على الترحيل الإجباري. وردا على ذلك، اتفقا على وقف مؤقت لعمليات طرد لاجئي الهوتو الروانديين. ولما كانت سلطات بوروندي تصر على رغبتها أن يغادر اللاجئين بأسرع وقت ممكن، فقد طُلب إلى المفوض السامي إقناع اللاجئين في مخيم مغارا بالعودة الطوعية إلى رواندا. وبعد وقوع الانقلاب أوقف الميجور بيويا الطرد معلنا أن بوروندي سوف تحترم القانون الدولي بما في ذلك حماية اللاجئين فوق أراضيها.

٢٢ - ومنذ نهاية عمليات الإعادة القسرية، فإن ٢٩٢ ٣ من اللاجئين الروانديين من واقع ٦٥ ٠٠٠ كانوا متبقين في بوروندي تمت إعادتهم طوعيا إلى رواندا تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما بدأ عدد متزايد من اللاجئين في التسجيل من أجل هذه العملية. وهناك ٢ ٥٠٠ أيضا من العائدين الذين سوف تجري عملية إعادة إدماجهم بمراقبة مشتركة من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز حقوق الإنسان، ومن المتوقع أن يعبروا إلى رواندا في الأسبوع الثاني من آب/أغسطس. وللحفاظ على قوة دفع عمليات العودة، ولمواجهة الدعاية المنتشرة في المخيمات ضد الإعادة إلى الوطن، عمدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تعزيز حملتها الإعلامية الشاملة وقدمت للعائدين مجاميع متكاملة من المعونة. وثمة أسطول يضم ٧٥ من شاحنات المفوضية يقف على أهبة الاستعداد من بوروندي إلى رواندا في نجوزي لتلبية احتياجات الإعادة إلى الوطن.

٢٣ - على أن حالة اللأمن السائدة، بالإضافة إلى ما وقع في الآونة الأخيرة من سلسلة من التغييرات السياسية السريعة، أدت بمنظمات الغوث إلى العمل بطريقة "الخطوة خطوة" بما حال حتى الآن دون اتباع نهج إنمائي طويل الأجل بالنسبة لبوروندي. ولكن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ما برحت قادرة على تلبية أشد الاحتياجات الغوثية إلحاحا لضحايا النزاع من خلال تنفيذها برامج واقعية تأخذ بعين

الاعتبار الصعوبات الحالية التي تواجهها العمليات. وقد شملت أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية الجهود السابق ذكرها من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية لاجئي رواندا في الشمال الشرقي مع مواصلة تشجيعهم على العودة إلى ديارهم. وبذل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مساعيهم لتنفيذ البرامج المنتظمة للتغذية والتعليم، مع العمل في الوقت ذاته على تلبية الطلبات لتقديم مساعدات مرحلية وفورية عندما وأينما تدعو الحاجة إليها. أما منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فقد عمدتا إلى تكييف أنشطتهما بما يتيح تقديم المساعدات الملائمة في حالات الطوارئ وتعزيز قدرة وزارات الحكومة في قطاعي الصحة والزراعة.

٢٤ - ومنذ بداية هذا العام، عملت وكالات الأمم المتحدة معا على وضع خطط للطوارئ من أجل عمليات الطوارئ الإنسانية في بوروندي. ويسرني أن أفيد بأن خطة عمليات الطوارئ لبوروندي قد تم إنجازها. وهي تتناول مسألة أساسية من مسائل العمليات وتتمثل في سؤال حول الكيفية التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة أن تعمل معا من أجل تقديم أكبر حجم من مساعدات الطوارئ في حالة وقوع تصعيد خطير في النزاع. وهناك سيناريوهات مختلفة تتيح الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية في ظل ظروف أمنية مختلفة في أربع مناطق للعمليات بالبلد. وتقضي الخطة كذلك بدعم التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة في مناطق مشتركة للتدخل في ظل تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على السواء. وقد ساعدت الجهود المكثفة التي شاركت في بذلها الوكالات في مجالات الأمن وتخطيط الطوارئ الإنسانية، على وضع هياكل وخطط مشتركة سواء في بوجمبورا أو في المراكز الميدانية الكبرى. ويشمل ذلك شبكة معززة للاتصالات السلكية واللاسلكية فيما بين الوكالات وخططا احتياطية للمشاركة في المكاتب الميدانية والمعدات اللوجيستية والاستراتيجيات المشتركة لعمليات الطوارئ في حالة وقوع تدهور سريع في الأوضاع.

٢٥ - وبعد زيادة التدهور في الحالة الأمنية، أوفدت إدارة الشؤون الإنسانية بعثة دعم تقني مؤلفة من خمسة أفراد إلى المنطقة في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس. وكانت أهداف البعثة ثلاثية: تحديد أنواع الدعم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والشؤون التعبوية التي قد يحتاجها مكتب المنسق الإنساني أو التي ينبغي أن تكون متوافرة بصورة احتياطية لمواجهة أي سيناريوهات محتملة في المستقبل؛ وتقييم الكيفية التي أدت بها آخر الحوادث إلى التأثير على عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في بوروندي ثم تقييم الحاجة إلى المزيد من تنسيق الدعم الميداني.

٢٦ - على أن القرار المتخذ في قمة أروشا الثانية بفرض جزاءات ما زال مثار قلق خاص لدوائر المساعدات الإنسانية في بوروندي، ذلك لأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي يملكان مخزونا لمدة شهر واحد من السلع الأساسية إلا لصالح ٣٠٠ ألف نسمة. وإذا لم يتم إنشاء ممر إنساني خلال فترة هذا الشهر الواحد، فقد تتعرض عمليات الأمم المتحدة الإنسانية لخطر جسيم. والأمم المتحدة عاكفة على التماس الطرق الكفيلة بمواصلة برامج المساعدة الإنسانية مع العمل في الوقت

نفسه على احترام قرارات القمة. وقد كتب في هذا الشأن وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية وللشؤون السياسية، إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في ٧ آب/أغسطس.

رابعاً - حقوق الإنسان

٢٧ - في ضوء القلق البالغ الذي شعر به السيد خوزيه إيالا لاسو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إزاء الحالة السائدة في بوروندي عقب محاولة الانقلاب التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قد اتخذ فور اضطراره بمهام منصبه في نيسان/أبريل ١٩٩٤، عدداً من المبادرات الرامية إلى وضع حد للانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان في هذا البلد. فعمل على فتح مكتب لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في بوجومبورا ارتكزت أنشطته الأساسية على برنامج للتعاون التقني في مجال العدالة ووسائل الاتصال والتعليم والتدريب موجهة لمختلف أوساط المجتمع البوروندي. وقد دعمت جهود الحكومة في هذا الصدد عن طريق أنشطة لتدريب رجال القضاء والمساعدين في مجال العدالة وضباط الشرطة القضائية والصحفيين والمدربين وتعزيز المنظمات المحلية للدفاع عن حقوق الإنسان وحملات التوعية والإعلام بشأن حقوق الإنسان والتسامح.

٢٨ - بيد أن المفوض السامي رأى أن هذه المبادرة ينبغي أن تتضمن أيضاً جانباً لحماية حقوق الإنسان. وقد شجعت في هذا الصدد لجنة حقوق الإنسان التي أكدت في قرارها ٩٠/١٩٩٥ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٥ ضرورة زيادة التدابير الوقائية في بوروندي دون تأخير، وبخاصة عن طريق وجود مراقبين في ميدان حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. فضلاً عن ذلك فقد شجع البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/PRST/1995/10)، المفوض السامي على تعزيز مكتبه في بوجومبورا والنظر في الدور الذي قد يضطلع به هؤلاء المراقبون.

٢٩ - وفي هذا الصدد تم في العام الماضي وضع خطة تنفيذية لنشر ٣٥ مراقباً لحقوق الإنسان في بوروندي. وقد اصطدم تنفيذ هذه الخطة بصعوبات مالية، بيد أنه قد أمكن نتيجة الحصول على بعض التبرعات، وبخاصة من اللجنة الأوروبية، نشر خمسة مراقبين لحقوق الإنسان في بوروندي ابتداءً من ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد تمكن المراقبون، رغم الموارد البشرية غير الكافية والوسائل السوقية المحدودة وانعدام الأمن السائد في البلد، من الاضطلاع بالعديد من مهام تقصي الحقائق والتحقق. على أن حالة حقوق الإنسان تتسم أساساً بوقوع المذابح الواسعة النطاق التي يشترك فيها موظفو الدولة والمتمردون على حد سواء، وعمليات اغتيال انتقائية ضحاياها من المثقفين والكوادر السياسية والمسؤولين في المحافظات والتجار الهوتو وبعض الضباط العسكريين التوتسي الذين يفترض أنهم من المعتدلين، فضلاً عن عمليات القبض التعسفية والاختفاء القسري.

٣٠ - وبرغم إعادة فتح الدوائر الجنائية الثلاث في بوجومبورا وجيتيغا ونغوزي فإن النظام القضائي يواجه صعوبات مؤسسية ومالية جسيمة. وتم في الدورتين الماضيتين النظر في حوالي ١٥٠ قضية، صدر

بصددها ٨٩ حكما بالإعدام و ٣٦ حكما بالأشغال المؤبدة دون حضور محامين ودون أن يتفهم المتهمون حقيقة التهم الموجهة إليهم. وبناء على طلب حكومة الرئيس نتبنتونغانيا، يضع مركز حقوق الإنسان حاليا مشروعا هاما للمساعدة القضائية يهدف الى تحسين هذه الحالة.

٣١ - وأدت زيارات مختلف مراكز الاحتجاز ومقابلة المسؤولين عن إدارة السجون التي قام بها المراقبون الى تعرفهم على ظروف الاحتجاز المثيرة للقلق والتي ترجع الى ضخامة عدد النزلاء وضيق المراكز ومشاكل الصحة العامة وانتشار الأمراض المعدية.

٣٢ - وأجرى فريق المراقبين الأول تقييما متعمقا لولاية المراقبة المنوطة به ومداهها في ضوء الظروف الحالية، ثم حدد مدى إمكانية مواصلة نشر مراقبي حقوق الإنسان في أنحاء البلد. وعلى أساس هذا التقييم بعث المفوض السامي في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ برسالة الى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة موضحا أن من المفيد، بل والممكن الاضطلاع بعملية أوسع نطاقا. لكنه أكد أن زيادة عدد المراقبين الموصى بها الى ٣٥ وافتتاح مكتبين على الأقل في المقاطعات، أحدهما في بوجومبورا والآخر في نغوزي لن يصبح ممكنا إلا إذا اتاحت وسائل للنقل والاتصالات يعتمد عليها وموارد مالية كافية لتخطيط الأنشطة لمدة سنة أو ستة أشهر على الأقل.

٣٣ - وقام السيد بولو سيرجيو بينهيرو المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن الحالة في بوروندي، ببعثته الثالثة في أنحاء هذا البلد في الفترة من ١ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. ويؤكد البيان الصحفي الذي أصدره عقب هذه الزيارة أن الضحايا يعدون بالمئات والقَتلى بالآلاف وبخاصة من النساء والأطفال والشيوخ. وأشار الى انعدام الأمن في كل أنحاء البلد وجو الخوف والحقد والاستبعاد السائد بين البورونديين والإفلات من العقاب الذي يفسد العلاقات الإنسانية ويؤدي الى تجميد أية مبادرة لإنقاذ البلد من الفوضى. وأكد أن انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ذلك ترغم آلاف البورونديين على اللجوء الى البلدان المجاورة أو الانتقال الجماعي نحو مناطق التلال.

٣٤ - وعقب الأحداث السياسية التي شهدتها البلد مؤخرا، توقفت أنشطة مراقبي حقوق الإنسان بضعة أيام. وإن كان يجري إعداد بعثات تقصي الحقائق للحصول على معلومات بشأن الحوادث والمذابح التي أفيد عن وقوعها في الأيام الأخيرة.

خامسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٥ - إزاء الجزاءات الاقتصادية، جاء رد فعل مجتمع الأعمال البوروندي مشوبا بقلق بالغ بسبب العواقب الناجمة عن تلك الجزاءات، التي يرى أنها ستخل بالاتفاقات الإقليمية لا سيما اتفاق منطقة التجارة التفضيلية الذي يضمن حرية انتقال الأفراد والتملك بين بوروندي والدول المجاورة. وهناك مخاوف من أن تزيد الجزاءات الاقتصادية من الدمار الذي لحق بالبلد حيث أن سنوات الحرب الأهلية الثلاث لم تود بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص فحسب بل أغرقت الاقتصاد في حالة من الخراب. ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٥ دولارا، أي بانخفاض قدره ١٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٢. وزاد التضخم، الذي لم يتجاوز ٤ في المائة في عام ١٩٩٢ ليصل إلى أكثر من ١٩ في المائة في عام ١٩٩٥، وتسارعت معدلاته في عام ١٩٩٦. وتكشف سوق بوجومبورا عن زيادة كثير من الأسعار بنسبة تتراوح بين ٥ و ٧ في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٦ وحتى ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. زاد سعر الملح، وهو مؤشر رئيسي لحالة السوق المحلي ليصل إلى ثلاثة أضعاف حيث بدأت الجزاءات تمارس تأثيرها؛ ويواصل الاستهلاك المنزلي انخفاضه؛ وكثير من البورونديين محرومون من الحصول على مياه نظيفة، والفقر وسوء التغذية آخذان في الانتشار.

٣٦ - ولا يزال البن هو المصدر الرئيسي للدخل في بوروندي، حيث يمثل ٨٠ في المائة من حصائل النقد الأجنبي. ومع ذلك، جاء المحصول في عام ١٩٩٥ ضعيفا، حيث دفع العنف الذي أحاق بالبلد أعدادا متزايدة من السكان إلى ترك المحاصيل والماشية. وأصيب الناتج الصناعي أيضا بأضرار جسيمة، لا سيما في قطاع الطاقة، نتيجة الهجمات وأعمال التخريب المتواترة ضد مواقع الانتاج والإمداد. واستمر الميزان التجاري لبوروندي في الانخفاض. وكان البلد، في العام الماضي، قد حقق فائضا في الحساب الجاري بلغ ٢,٣ بليون فرنك بوروندي، وهو أقل من ربع المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٤. وكان قد تحقق هذا الفائض نتيجة التدفقات الكبيرة للمعونة المالية التي عوضت عن العجز في الميزان التجاري والخدمات على السواء. وأدى الانخفاض العام في مجمل الصادرات وزيادة الاحتياجات من المنتجات السلعية إلى ارتفاع مدفوعات النقل والتأمين. ومن المحتمل أن يزداد عجز بوروندي عن سداد خدمات الدين نتيجة لاستمرار الحرب الأهلية والجزاءات. وقد انكمش فائض ميزان المدفوعات، حيث يقدر العجز لعام ١٩٩٦ بمبلغ ٩ بلايين فرنك بوروندي. وستواجه بوروندي قريبا صعوبات في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والسلك العسكري.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٧ - في البيان الرئاسي المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ (A/PRST/1996/24)، كرر مجلس الأمن تأكيد ما يعلقه من أهمية على التخطيط للطوارئ المشار إليه في الفقرة ١٣ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦). وطلب المجلس مني ومن الدول الأعضاء المعنية مواصلة تيسير التخطيط للطوارئ من أجل الاستجابة الإنسانية العاجلة في حالة وقوع عنف واسع النطاق أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي.

٣٨ - ووفقا لذلك، ما برحت الأمانة العامة تسلك نهجا ذي شقين. أولا، طلب الى ٨٦ من الدول الأعضاء أن تبين نوع المساهمة التي قد يكون لديها استعداد لتقديمها الى بعثة حفظ السلام. ومن هذه الدول، أجاب ٢٠ بلدا، من بينها ١٤ بصورة إيجابية و ٦ بصورة سلبية. ومع أن الأمانة العامة وضعت خططا متقدمة نوعا ما لعملية حفظ السلام استنادا الى المعلومات غير الكاملة المتاحة لديها، إلا أنني أود أن أكرر بأنه لا يمكن نشر عملية كهذه بدون موافقة الأطراف. وعلى الرغم من إبقاء الحالة غير المستقرة في بوروندي قيد الاستعراض الوثيق، يبدو أن الظروف اللازمة لنجاح نشر عملية حفظ السلام ليست متوافرة في الوقت الحاضر.

٣٩ - ثانيا، فاتحت الأمانة العامة نحو ٥٠ من الدول الأعضاء في افريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا بشأن متابعة الاقتراح الذي قدمته في تقرير المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦، الداعي الى إنشاء قوة متعددة الجنسيات للتدخل الإنساني. وقد تشمل مهام هذه القوة تحسين الأمن، وردع الهجمات التي تشن على المدنيين، بما فيهم اللاجئين والمشردون بجميع الوسائل الممكنة. ويمكن لهذه القوة أيضا تيسير إيصال المساعدة الإنسانية وإتاحة الوقت اللازم لإجراء مفاوضات للتوصل الى تسوية سياسية قابلة للاستمرار. وكان من المنتظر أن تتولى دولة أو مجموعة دول لديها القدرة على القيام بذلك تخطيط إنشاء هذه القوة المتعددة الجنسيات وتنظيمها وقيادتها، وذلك بمشاركة بلدان أخرى معنية. وسيحدد مجلس الأمن ولاية القوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

٤٠ - وحتى تاريخه، كانت الأمانة العامة قد تلقت ردودا من ٢١ بلدا من بينها ١١ بلدا رفض المشاركة. ومن بين البلدان الـ ١٠ التي ردت بالإيجاب، عرضت ثلاثة بلدان فقط تقديم قوات. وأعرب السبعة الباقون عن استعدادهم تقديم المساعدة في شكل معين، سواء كان دعما لوجيستيا، أو وسائل للنقل، أو وحدات طبية أو تقديم مساعدة مالية، ولكن دون تقديم قوات برية. ولم يظهر أي بلد استعداده ليكون البلد الذي يتولى القيادة التي تقتضيها هذه العملية.

٤١ - وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، كتبت إلى مجلس الأمن (S/1996/591) لكي تؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعلية وفورية لوقف دورة العنف ومنع وقوع كارثة أخرى في منطقة البحيرات الكبرى. وأبرزت أيضا الحاجة إلى الإسراع في التخطيط للطوارئ الجاري حاليا لإنشاء قوة متعددة الجنسيات. وفي البيان الرئاسي المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/PRST/1996/31)، كرر مجلس الأمن ما يعلقه من أهمية على التخطيط للطوارئ، وأحاط علما بالمشاورات التي تمت حتى الآن. وفي ضوء التطورات الأخيرة، طلب مني المجلس ومن الدول الأعضاء المعنية، مواصلة تيسير التخطيط للطوارئ من أجل الاستجابة الإنسانية العاجلة في حالة وقوع عنف أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي.

٤٢ - وتابعت الأمانة العامة أيضا عن كذب التطورات التي أعقبت اتفاق أروشا المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وعقدت اجتماعات مع الحكومات الافريقية الثلاث التي أعربت عن استعدادها للالتزام بتقديم جنود للقوة المنصوص عليها بموجب الاتفاق: اثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وعند إقرار الاتفاق، ناشدت منظمة الوحدة الافريقية مجلس الأمن بأن "يقدم جميع المساعدات المالية واللوجيستية والمادية الأخرى للبلدان التي ستشارك في توفير المساعدة الأمنية المطلوبة". وقررت قمة أروشا الثانية المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إعادة تنشيط اتفاق أروشا المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه بشأن إنشاء قوة عسكرية إقليمية يتم نشرها في بوروندي. وعلاوة على ذلك، يبدو أن هناك تأييدا قويا داخل منظمة الوحدة الافريقية للقيام بعمل عسكري أقوى إذا ما رفضت السلطات العسكرية البوروندية الجديدة دعوة القوة الإقليمية للانتشار. وفي حين أنه يبدو مستبعدا أن تكون الأمم المتحدة في وضع يتيح لها تمويل قوة إقليمية لا تخضع لسيطرتها مباشرة، فإن الأمانة العامة على استعداد لقبول أي طلب من حكومات إقليمية لتجميع جهودها التخطيطية ومواردها مع جهودهم التخطيطية ومواردهم.

٤٣ - إن استجابة الدول الأعضاء لجهود الأمانة العامة، بناء على طلب المجلس، لحشد التأييد اللازم للتدخل في بوروندي لا تتماشى بعد مع إلحاح وخطورة الحالة في هذا البلد. وفي ظل هذه الظروف، اقترح بعض البلدان أنه بالنظر إلى عدم استعداد أي دولة أو دول التطوع لأخذ زمام المبادرة في تولي عملية التخطيط لقوة التدخل الإنساني المتعددة الجنسيات وقيادتها ونشرها بموجب الفصل السابع من الميثاق، ينبغي أن تبحث الأمانة إمكانية تخطيط وتنظيم وإدارة هذه القوة بواسطة الأمم المتحدة وتمويلها عن طريق الاشتراكات المقررة. وتشير الدلائل الأولية إلى أنه يتعين أن تكون هذه القوة الكبيرة جدا، وربما يكون قوامها ٥٠ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك عناصر الإمداد والتموين، وأن الصعوبات المتعلقة بنشر هذه القوة في بوروندي غير الساحلية ستكون بالغة. وتساورني الشكوك إزاء استعداد الدول الأعضاء بتقديم القوات اللازمة لعملية بهذا الحجم أو تمويلها. ولدي أيضا شكوك إزاء قدرة الأمانة العامة على إدارة هذه العملية. غير إنه من الضروري ألا نترك أي سبيل من أجل البحث عن وسائل للمساعدة على إنقاذ بوروندي من الجائحة التي تهددها. ولذلك فقد كتبت الأمانة إلى نحو ٣٠ من البلدان المحتمل أن تساهم بقوات لتقييم إجراءاتها إزاء إمكانية القيام بهذه المهمة. وجاءت خمسة ردود حتى الآن، وجميعها سلبية سوى رد واحد.

سابعاً - الملاحظات

٤٤ - تتفاقم حدة النزاع في بوروندي بفعل تصور عميق الجذور في نفوس شعبها بأن بقاء كل طائفة مهدد بالخطر إلا إذا ما عملت على ضمان مقاليد السلطة خالصة لها. ومن ثم فإن الأقلية من التوتسي التي كانت مهيمنة تاريخيا ترفض التخلي عن السيطرة الفعالة فيما تظل الأغلبية من الهوتو مصممة على استعادة مقاليد السلطة التي فازت بها في انتخاب ديمقراطي في عام ١٩٩٣.

٤٥ - ومن الواضح أن هذا النزاع غير قابل لحل عسكري. ويتعين إيجاد آليات سياسية لتقاسم السلطة بين الأغلبية والأقلية على نحو يهدئ من مخاوف كلا الجانبين، ويبني تدريجيا الثقة التي تمكنهما من العيش

في وئام. وكان اتفاق الحكم لعام ١٩٩٤ يمثل هذه الآلية، لكن من المؤسف لم يكتب له النجاح. ومن الواضح أيضا أنه في ظل الظروف الراهنة، لن يتمكن الجانبان من القيام وحدهما بتحديد وإنشاء آليات سياسية فعالة. وهما بحاجة إلى المساعدة من جهات خارجية.

٤٦ - ولحسن الحظ أن الجهات الخارجية مستعدة لتقديم المساعدة. فقد اتحدت هذه الجهات في الأشهر الأخيرة لدعم العمل النبيل والشاق الذي قام به الرئيس نيريري، وهي تتطلع إليه حاليا لمضاعفة جهوده المبذولة لحمل جميع الأحزاب والفصائل السياسية البوروندية على الدخول في حوار من شأنه أن يتيح للمفاوضة على آلية سياسية جديدة أن تخلف اتفاق الحكم. ومع التسليم بحدة الأزمة الحالية، فمن المستصوب أن تكن جميع الاتجاهات ممثلة في هذه المحادثات، رغم الصعوبة التي سيجدها البعض في الجلوس مع الآخرين بعد الفظائع التي أحقت بالبورونديين خلال السنوات القليلة الماضية.

٤٧ - على أن الانقلاب الذي وقع في ٢٥ تموز/يوليه زاد من صعوبة هذه العملية. وكما أعلنت بالأمس، فإن الإطاحة بالحكومة الشرعية بالقوة لن يحل مشاكل بوروندي. بل سيعزز مخاوف جانب واحد وسيقوي شوكة المتطرفين على كلا الجانبين. وسيزيد من العنف ويضيف إلى معاناة البورونديين معاناة جديدة. ومما يجعل الحوار السياسي أمرا حتميا.

٤٨ - ويؤكد رد الفعل الفوري والقوي من جانب بلدان المنطقة المخاوف التي تساور هذه البلدان إزاء آثار الانقلاب على السلم والأمن المضطربين بالفعل في منطقة البحيرات الكبرى. ولا مفر من أن يقتنع أولئك الذين استولوا على الحكم بأن ما قاموا به من عمل لن يخفف من المحنة التي يعيشها بلدهم. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي النظر إلى الجزاءات بوصفها أداة للعقاب، ولا ينبغي السماح لها بأن تزيد من الصعوبات التي يعانيها شعب بوروندي. فهي، كما كانت دائما، وسيلة لتحقيق غاية. والغاية في هذه الحالة هي البدء في مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية سياسية.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، مازلت أعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يستبعد احتمال حدوث ما هو أسوأ بل ووقوع إبادة جماعية في بوروندي. وفي هذه الحالة، فمهما كان اعتقاد الحكومات حاليا، فإن التدخل العسكري لإنقاذ الأرواح يصبح أمرا لازما لا مفر منه. وسيكون هذا التدخل أسرع خطى وأشد فعالية فيما لو تم تخطيطه مسبقا من جانب البلدان التي لديها القدرة العسكرية واللوجيستية اللازمة. وإنني أناشد مرة أخرى تلك البلدان أن تضطلع بالتخطيط الضروري للطوارئ. والأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في إطار قدرتها المحدودة، لكنني على اقتناع بأنه من الوهم التصور بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تتولى تخطيط مثل هذه العملية ونشرها وقيادتها كما لو كانت عملية لحفظ السلام.

- - - - -